آلية الاشتقاق
ودورها في تشكيل المصطلحات النقدية الجديدة

يوسف وغليسي
كليـــة الآداب واللغـــات جـامعة قسنـــطينـة
الجمهورية الجزائرية

إن التوليد الاصطلاحي ـ بوصفه شكلا من أشكال التنمية اللغوية ـ فعلٌ مُحْوِجٌ إلى عدد من الوسائل والآليات التي يتيحها فقه اللغة العربية، والتي تضطلع بإنتاج المصطلحات، وتأتي على رأسها آلية (الاشتقاق) .

من أهم الخصوصيات السامية للعربية أنها لغةٌ اشتقاقية، وما دامت كذلك فلا جَرَمَ أن يكون (الاشتقاق) أهم وسائل التنمية اللغوية فيها إطلاقاً .

جاء في (مزهر) السيوطي : "قال ابن دحية في التنوير: الاشتقاق من أغرب كلام العرب (. . .) وقال في شرح التسهيل: الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنىً ومادةً أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أوهيئةً؛ كضارب من ضرب، وحذرٌ من حَذِرَ"(١) . و جاء في (تعريفات) الجرجاني : "الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة"(٢) .

وهكذا فالاشتقاق ـ أصلاً وعموماً ـ هو "توالدٌ وتكاثر يتم بين الألفاظ بعضها من بعض .

ولا يكون ذلك إلا بين الألفاظ ذات الأصل الواحد"(٣) . على أنه من اللازم أن تكون العلاقة الاشتقاقية بين الألفاظ محكومة بشروط ثلاثة لا مناص منها، هي :

١ . الاشتراك في عددٍ من الحروف لا يتجاوز الثلاثة في الغالب .

٢ . خضوع الحروف ـ في مختلف المشتقات ـ لترتيب موحّدٍ .

٣ . اشتراك مختلف الألفاظ في حد أدنى من المعنى الموحّد، أو تقاطعها في قاسم دلالي مشترك، يُقدَّر على الجذر الأصلي لمادة الاشتقاق .

وغنٌّي عن الذكر أن نشير إلى الخلاف العتيق بين البصريين والكوفيين حول أصل الاشتقاق (المصدر أم الفعل ؟!) .

---

(١) السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ص ٣٤٦ .

(٢) كتاب التعريفات، ص ٤٣ .

(٣) حلمي خليل: المولّد في العربية، ص ٧٨ .

من اللازم كذلك أن نشير إلى أن هذه المفاهيم المتعلقة بالاشتقاق (حين يُذكَر مجرَّدًا من أي وصف)، إنما تتعلق بضربٍ رئيس من الاشتقاق هو ما سماه القدامى بـ (الاشتقاق الصغير)، ويسميه بعض المحدثين (اشتقاقاً عاماً)، تمييزا له عن ضروب أخرى، لعل أول من خاض فيها ابن جنّي الذي قسّم الاشتقاق إلى ضربين: صغير (أو أصغر) وكبير (أو أكبر)، أولهما "أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه"(١)، والثاني "أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه"(٢)؛ وهو ضرب أعوص مذهباً وأحزن مضطرباً، في تقدير (صاحب الخصائص)، أصبح يلقب ـ لدى آخرين ـ بالقلب والإبدال.

ومنذ ابن جني، وإلى وقتنا هذا أصبحت المؤلفات اللغوية العربية ـ قديمها وحديثها ـ تعج بتقسيمات للاشتقاق، متداخلة ومتضاربة إلى حد تغيب فيه أهمية الاشتقاق ذاته في مجال الصياغة الاصطلاحية؛ فهو اشتقاق أكبر واشتقاق أصغر لدى السيوطي(٣) الذي ينحو منحى ابن جني، وهو أكبر وصغير وكبير لدى الجرجاني(٤)، وهو عام (صرفي) وكبير (قلب) وأكبر (إبدال) لدى علي عبد الواحد وافي(٥)، وهو ـ أيضا عام وكبير وأكبر ثم كُبَّار ـ لدى سميح أبو مغلي(٦)، وهو أصغر (عام) وأكبر (تقليب وإبدال) لدى حلمي خليل(٧)، وهو أصغر

(١) ابن جني: الخصائص، ص ١٣٤.

(٢) نفسه، ص ١٣٤.

(٣) المزهر، ج ٠١، ص ٣٤٧-٣٤٨.

(٤) التعريفات، ص ٤٤.

(٥) فقه اللغة، ط ٠٨، ص ص ١٧٨-١٨٤.

(٦) في فقه اللغة وقضايا العربية، س ١٦٧.

(٧) المولّد في العربية، ص ص ٧٥-٨٨.

(صرفي) وأكبر (إبدال) وكبير (قلب) وكُبَّار (نحت) لدى محمد التونجي[١]، وهو صغير (صرفي) وكبير (إبدال) وكُبَار (تقليب) وكُبَّار (نحت) لدى عبدالله أمين[٢]، وهو أصغر (صرفي) وكبير (تقليب) وأكبر (إبدال) وكبَّار (نحت) لدى صبحي الصالح[٣]، إلى آخر هذه التقسيمات المختلفة التي لا تكاد تنتهي، والتي لا يهمنا منها هنا إلا نوعها الأول (العام أو الصرفي أو الصغير أو الأصغر) على اختلاف التسميات. على أساس أن النوع الأخير (الكبَّار أو النحت) من التجاوز أن نسميه اشتقاقًا في الأصل، لأن المشتقات تنحدر من أصل واحد، واللغة العربية لا تسمح بـ "اشتقاق كلمة من كلمتين في قياس التصريف"[٤].

كما أن الاشتقاقين الكبير والأكبر (القلب والإبدال)، اللذين يتردّد الدكتور عبد السلام المسدي كثيرا في تصنيفهما ضمن باب الاشتقاق[٥]، ما كانا في يوم ما طريقة ناجعة في وضع المصطلحات، ومجيء كليهما سماعيا محضًا – في لغة العرب – يقطع أي قول عنهما في مجال إنماء اللغة، ويجعل دورهما مقتصرا على "تفسير بعض الظواهر اللغوية"[٦].

أما الاشتقاق الصغير (الصرفي، أو العام، أو "الاشتقاق التوليدي"[٧] بتعبير عبد السلام المسدي) فهو مقصودنا بوصفه آلية أساسية من آليات الفعل الاصطلاحي، لأنه "الاشتقاق الأكثر إنتاجية وفاعلية في النمو المصطلحي"[٨]،

(١) المعجم المفصل في الأدب، ج ٠١، ص ٩٩.

(٢) نقلا عن رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، ص ٢٩١.

(٣) نفسه، ص ٢٩١.

(٤) المزهر، ج ٠١، ص ٤٨٣.

(٥) قاموس اللسانيات، المقدمة، ص ٣٣-٣٤.

(٦) عبد الكريم حيّ، سميرة بن عمو: ترجمة المصطلح – مشكلات وآفاق، مجلة (حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية)، جامعة قطر، الدوحة، عدد ١٨، ١٩٩٥، ص ١٠٣.

(٧) قاموس اللسانيات، المقدمة ص ٣٣.

(٨) مقدمة في علم المصطلح، ص ٩٨.

و"الطريق الرئيسة لتوليد الألفاظ الجديدة، وأهم وسائل تنمية اللغة العربية"(١)، إنه ـ حقًّا ـ "رحم اللغة العربية"(٢)؛ ذلك أنه "لما كان الاشتقاق الصغير يقوم على تفجير الجذور اللغوية وفقًا للموازين الصرفية المعروفة، وكان لكل ميزانٍ دلالاته المشروحة في علم الصرف، فإننا سنرى إلى أي حد تمكنت هذه الموازين من الاكتفاء بذاتها وتغطية الحاجة في ميدان ترجمة المصطلح ..."(٣).

ثمة إجماع إذن على أن هذا الضرب من الاشتقاق يلعب "دورا رئيسا في تشكيل المصطلح واللغة عموما من خلال الاتكاء على ما لا حصر له من صيغٍ معيارية قابلة للقياس عليها، حتى إنه يمكن القول إن لغتنا العربية بهذا التشريع المواكب لوضعيتها صارت لغة حية أبد الدهر، فلم تزل على خصوبتها في إفراخ لغة من لغة، بما يجعلها لغة كل العصور، وفي الآن ذاته تبقى لها بكارتها ما استطعنا أن نحفظ لها تلك الأصول الأولى"(٤).

وقد ازداد الاشتقاق خصوبة وثراءً مع انفتاح التشريع اللغوي العربي الحديث على الاشتقاق من أسماء الأعيان والمعربات والأسماء الجامدة، ووضع أوزان قياسية جديدة لكثير من المشتقات، ووضع ضوابط قياسية لتكوين أفعال جديدة لم تذكرها المعجمات القديمة، وإباحة ما شاكل ذلك من القضايا التي كانت تصنف في عِداد المحظورات اللغوية، تحت وطأة الضرورة العلمية الملحة، بالإضافة إلى استمرار القياس حتى على السماع المحدود من باب أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" ... .

هنا نستكشف العروة الوثقى التي تربط بين الاشتقاق والقياس؛ حيث إن

(١) شحادة الخوري: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج ٢، ص ٦٥.

(٢) ترجمة المصطلح – مشكلات وآفاق، ص ١٠٣.

(٣) نفسه، ص ١٠٤.

(٤) نظرية المصطلح النقدي، ص ٥٥.

"الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية"(١)، فالأول يعمل بعلم الثاني. و(القياس اللغوي) الذي يجعله إبراهيم أنيس على رأس (طرائق نمو اللغة) هو "مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية"(٢).

وهكذا يحظى الاشتقاق بمنزلة سامية ضمن "اللغات السامية"، وعلى رأسها العربية، من حيث إنه أهم وسائل التوليد اللغوي وأكثرها استجابة لخصوصياتها.

وعلى قدر هذه الحظوة الخاصة، فقد حظي بمكانة معتبرة في التوليد الاصطلاحي، ضمن الخطاب النقدي العربي الجديد، قياسا إلى سائر طرائق الوضع اللغوي.

قد يطول بنا الأمر لو تتبعنا كل النماذج الاشتقاقية الطاغية على مصطلحات هذا الخطاب، لذلك سنجتزئ بالتركيز على نماذج يبدو مثل هذا الخطاب اللغوي حديث العهد بها.

لعل أهمها ضرب من المشتقات المصدرية، هو الاشتقاق من أسماء الأعيان (أو الاشتقاق من الجامد عموما)، وهو ضرب اشتقاقي محظور في النظر اللغوي التقليدي، لا يكاد يبيحه إلا قلة من اللغويين وفي حالات الضرورة العلمية القصوى؛ على نحو ما جرى (سنتي ١٩٧٦ و١٩٨٦) من جدل حاد على مستوى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حين أصدر ما يُقِرُّ هذا الاشتقاق.

وتجري مجمل هذه الاشتقاقات في القوالب الصرفية الآتية:

– الثلاثي المزيد (أَفْعَلَ)، وقد حادوا عن مصدره القياسي (إِفْعَال) في كثير من الحالات التي استعملوا فيها (الأفعلة) مصدرا جديدا لا قياس له!.

(١) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٤٦.

(٢) نفسه، ص ٩٠.

– الثلاثي المزيد المضعّف (فعَّل)، ومصدره (التفعيل).

– الرباعي المجرد (فَعْلَلَ)، وملحقاته القياسية (فَوعَلَ، . . .)، أو حتى تلك التي لا قبل للصرف العربي بها (مثل فَعْلَنَ!).

– الرباعي المزيد (تَفَعْلَلَ)، وما أُلحق به (تَفَوْعَلَ، تَمَفْعَلَ، . . .)، . . . .

لقد سخّر الخطاب النقدي العربي الجديد مثل هذه القوالب الصرفية (القياسية وغير القياسية!) في معاني التعدية والصيرورة ونسبة المفعول إلى أصل الفعل، خصوصاً، ابتغاء مواجهة مصطلحات أجنبية كثيرة تنتهي باللاحقة (ation)؛ يحمل أحدها مفهوماً مغايراً حتماً لمصطلحات أخرى، من العائلة اللغوية نفسها، تنتهي بلواحق اسمية ومصدرية ونعتية مختلفة (من طراز : . . . ، isme, ique, ité, iste)، مما يقتضي استحداث ما يمنع الوقوع في اللّبس الدلالي.

إذن، واعتباراً بالمعيارين الدلالي والمرفولوجي للمصطلح، فليس معقولاً أن يترجم رشيد بن مالك مصطلح (Modalité) بـ "كيفية"[1]، ثم يترجم (Modalisation) بالكيفية نفسها[2]! (و لو قال "التكييف" لكان ذلك أفضل).

وليس عدلاً كذلك أن يترجم سعيد علوش كلاً من مصطلحي (Littérarité) و(Littéralisation)، معًا، بالمشترك اللفظي (الأدبية)[3]! ولو خص ثانيهما بالأدبنة أو الأدببة – على غرابة كلتيهما – لما كان عليه من ضير).

إلى جانب مصطلح "textualité" (النصية، النصانية، النصوصية، . . .) الذي يتحدد بالانتماء إلى النص، والانشغال به، والاشتغال عليه بما هو كيان لغوي قائم بذاته، يشيع في الدراسات السيميائية المعاصرة مصطلح مجاور من العائلة اللغوية ذاتها هو "Textualisation أو Textualization (بالإنجليزية)؛ ينصرف إلى "الإجراء

(١) قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص ١١١.

(٢) نفسه، ص ١٠٩.

(٣) معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ص ١٥٢.

الذي بوساطته تغدو الكتابة نصًّا"(١).

وقد ارتبك سعيد علوش في ترجمته إلى العربية بين "النصية"(٢)، و"التنصيص"(٣)!.. وكذلك حال حسين خمري الذي ظل يتراوح بين "التنصيص"(٤) و"النصوصية"(٥)!..

وإذا كان (التنصيص) من شأنه أن يفي ببعض مراد المفهوم؛ حين ابتغاء إخراج القول في هيئة نص تام (وهو مفهوم قريب من جوهر هذا المفهوم السيميائي)، فإن النصوصية (التي يتواتر استعمالها كثيرا لدى عبد الله الغذامي في معنى مغاير) تبدو أدنى إلى المفهوم الأول (Textualité) الذي يجعل منها معنى معارضاً لمفهوم السياقية (Contextualité).

وتجاوزاً لهذا القصور في أداء المفهوم المراد، يقترح عبد الملك مرتاض مقابلاً طريفاً هو (النصنصة)، يطلقه على "مرحلة إنجاز النص ومعاناة مخاضه"(٦)، وتنسجم هذه النصنصة (Textualisation)، تماماً، مع مصطلح غريماس الآخر (Discurcivisation) الذي يورده في السياق ذاته، ويقابله مرتاض بـ "الخطبَبَة"(٧)

(١) Lexique Sémiotique, p 147.

(٢) معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ص ١٤٥.

(٣) نفسه، ص ١٥٦.

(٤) نظرية النص في النقد المعاصر، ص ٨٩.

(٥) نفسه، ص ١٦٤، ويبلغ الارتباك بالدكتور خمري حداً لا يطاق؛ إذ يستعمل هذه الترجمات القاصرة المتداخلة التي يتفشى فيها المشترك اللفظي ويختلط حابل المفهوم بنابل الحدّ: "النصانية = "textualité (ص٩١)، "النصوصية = "textutalité (ص٩٠)، "النصية = "textualité (ص١٣٤)، "النصية = "texture (ص ٨٦)، وباستحضار (التنصيص) و(النصوصية) بمقابليهما الأجنبيين الواردين أعلاه، لا يحتاج الأمر إلى تعليق آخر!....

(٦) تحليل الخطاب السردي، ص ٢٦٢.

(٧) نفسه.

التي يجريها في قالب (الرباعي المولّد)(*)، وعلى غرابة هذه (الخطببة)، فإنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، لأنها تظل ـ في اعتقادنا ـ أفضل من "التخطيب"(١) الذي يدعو إليه رشيد بن مالك؛ إذ لم نعثر في دروس الصرف العربي، ضمن كل المصادر القياسية والسماعية التي يتيحها الفعل الثلاثي المجرّد(٢) (كما في حال الفعل: خطب) على مصدر "التفعيل"، لأن التفعيل (التخطيب) لا يكون مصدرا إلا للفعل المضعّف (خطّب، بتشديد الطاء) الذي يدلّ ـ في لغة العرب ـ على معنى مغاير، ينصرف إلى مفهوم آخر هو خطبة النساء؛ حيث يعني (التخطيب) الرّدّ الإيجابي على الخاطب؛ بدليل الحديث النبوي الذي استشهد به صاحب (اللسان): " .. وفي الحديث: إنّه لحريٌّ إن خطب أن يخطّب، أي يجاب إلى خطبته، يقال: خطب فلانٌ إلى فلان فخطّبه أي أجابه"(٣). وهذا أمر آخر لا شأن له بالمفهوم "الغريماسي" الذي يطلق على الإجراءات اللغوية التي يتشكل بها الخطاب، أي الإجراءات التي تجعل لغة طبيعية معطاة قيد خطاب، أو بلغة غريماس: Les procédures de la mise en discours(٤).

لا مناص إذن من اصطناع (الخطبَبَة) مصدراً للرباعي المولّد (خطبَبَ)، قياسًا

(*) نصطنع هذا التعبير أُسوةً بنحوي كوفي هو القاسم المؤدب، في كتابه (دقائق التصريف)، الذي انزاح عن الخطاب النحوي العربي؛ حيث قسّم الفعل الرباعي إلى أربعة أقسام هي:

١. الرباعي المختلف (ما اختلفت حروفه الأصول: دَحرج، ...).

٢. الرباعي المولّد (يبنى من الثلاثي ثم يزاد عليه حرف ليلحق ببناء الرباعي: ضَرْبَبَ، ...).

٣. الرباعي المضعف (يبنى من حروف التضعيف: حَصْحَصَ، ...).

٤. الرباعي المحدث (يبنى من الثلاثي، نحو أَحْسَنَ الذي هو في الأصل حَسُنَ، أُحدثت عليه ألف لتغيير معناه).

يراجع، توفيق قريرة: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص ٧٠.

(١) رشيد بن مالك: البنية السردية في النظرية السيميائية، ص ١١٦.

(٢) يراجع، الشيخ أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص ٥٥-٥٦.

(٣) اللسان: ٠٢ / ٢٧٥ (خطب).

(٤) Sémiotiqueì, p 107 (discurcivisation)

على تعبير مولد قديم تسلّل إلى أمّات المعجمات القديمة ثم الحديثة، هو الفعل (تبغدَدَ) : "يقول القاموس، والتاج، ومحيط المحيط، والمتن، والوسيط إن معنى تبغدَدَ هو : انتسب إلى بغداد، أو تشبّه بأهْلها"(١)، وأما (النصنصة)، التي ينفرد بها مرتاض كذلك، فإنها تجري في قالب (الرباعي المضعف) قياسا على استعمالات لغوية أصيلة (حَصْحَصْ، عَسْعَسَ، زَلْزَلَ، دَمْدَمَ، صَلْصَلَ، سَلْسَلَ، شَلْشَلَ، زَعْزَعَ، . . .)، بل إن (النصنصة) قد وردت بحرفيتها في (لسان العرب) : "يقال : نَصْنَصْتُ الشيء، حركته (. . .). النصنصة : تحرك البعير إذا نهض من الأرض (. . .) ونصنصَ البعير : مثل حصحص، ونصنصَ الرجل في مشيه : اهتز منتصبا"(٢).

والملاحظ أن مجمل الصيغ المشاكلة لهذه الصيغة لا تخلو من الدلالة على الحركة؛ فالجلجلة حركة صوتية، والدندنة حركة غنائية خافتة، والقلقة تحريك للساكن، ومثلها تلك الظواهر اللغوية الشائعة في اللهجات العربية؛ كالعنعنة (جعل الهمزة عينا في تميم)، والعجعجة (جعل الياء جيما مع العين في قضاعة)، والكشكشة (جعل الكاف شينا)، والكسكسة (إبدال الكاف سينا)، . . . وهذا ما ينطبق على النصنصة (Textualisation) بما هي إجراءات حركية لتحويل هذه المادة الكتابية الخام إلى نص.

إن الحضور الضمني لمثل هذه الصيغ اللغوية في ذاكرة مرتاض التراثية القوية هو الذي جعله يشتق (النصنصة) من الثلاثي المضعف (نصَّ)، بدلاً من المصدر القياسي (التنصيص) الذي لا يفيد المراد هنا، وللأسباب ذاتها ألفيناه ـ في مقام آخر(٣) ـ ينتصر للخصخصة (Privatisation) بدلاً من (الخوصصة) و(التخصيص)، ولو أننا لا نوافقه الرأي، لأسباب أخرى سنذكرها لاحقاً.

(١) عبد اللطيف أحمد الشويرف : تصحيحات لغوية، الدار العربية للكتاب، ص ٦٩ .

(٢) لسان العرب : ٠٦ / ١٩٧ (نصص).

(٣) مجلة (اللغة العربية)، العدد ٠٢، ١٩٩٩، ص ٢٥ .

وضمن (الفَعْلَلَة) دائماً، قد يشتق بعض المعاصرين مصدراً جديداً لا قياس له، ولا عهد للعربية به، كأن يكون (الأفعلة) التي يتوهم سامعها أنها مشتقة من الثلاثي المزيد "أَفْعَلَ" (الذي لم ينبئنا الصرف العربي بمصدر له من هذا النوع، بل تتراوح مصادره بين "إفعال"، و"فَعال" في حالة اسم المصدر)؛ وذلك للدلالة على معاني التعدية والصيرورة والدخول في مكان ما أو زمان معين، وكل ما تتيحه صيغة (أفعَلَ) في الصرف العربي(١).

ومن هذه الاستعمالات في النقد العربي الجديد، يمكن أن نذكر "الأَسْلَبَة" التي تواتر استخدامها مقابلا للمصطلح الأسلوبي (Stylisation)(٢)، و"الأسْطَرَة"(٣) (من الأسطورة) التي يستخدمها حسين خمري مقابلاً للمصطلح الفرنسي (Mystification)، و"الأَشْكَلَة"(٤) التي يتخذها بشير القمري مقابلا لـ (Problématisation).

وفي السياق ذاته يمكننا أن نتوقف قليلا عند مصطلح "الأزمنة" (بفتح الميم) الذي يبتدعه عبد الملك مرتاض، عبر هذه السلسلة الاشتقاقية (أَزْمَنَ يُؤَزْمِنُ أَزْمَنَةً)!، مقابلاً لمصطلح أجنبي يورده بهذا الرسم (Temporisation)، ويسهو حين ينسبه إلى غريماس ثم يحيل على قاموسه السيميائي الشهير(٥)!.

---

(١) شذا العرف في فن الصرف، ص ٣٢ – ٣٣.

(٢) تعني (الأسلبة / stylisation) شكلاً من أشكال التوظيف الأسلوبي يقوم على "استعمال كلمات موسومة بسياقاتها الاستعمالية السابقة"، أنظر: Nouveau Dictionnaire Encyclopédiqueì, p 656.
وقد شذَّ عن هذه "الأسلبة" سعد مصلوح الذي يفضل ترجمة المصطلح إلى "التشكيل الأسلوبي" (أنظر كتابه: في النص الأدبي، ص ٣٥)، خلافا لصيغة (الرباعي المحدث)، وأتصور أن شذوذه هذا راجع إلى دلالة الفعل (أسلب) في العربية على مفهوم بعيد عن المراد: " .. أسلبت الناقة: ألقت ولدها من غير أن يتم (...) وقيل أسلبت: سلبت ولدها بموت أو غير ذلك"، اللسان: ٠٣ / ٣١٤ (سلب). فالهمزة، حين دخولها على الفعل (سلب) هنا، تدل فعلاً على السلب والإزالة.

(٣) حسين خمري: نظرية النص في النقد المعاصر، ص ٣٩٨. وكذلك فضاء المتخيل، ص ١٩٠.

(٤) بشير القمري: مجازات، ص ١٠٩.

(٥) عبد الملك مرتاض: أ – ي، ص ١٢١.

والواقع أن مفهوم هذا المصطلح في الاستعمال الفرنسي (حسب بحثنا في عدد غير قليل من القواميس الفرنسية) لا يتجاوز دلالات : التأخير (Retarder)، والتأجيل (Différer)، والإرجاء (Surseoir)، وهي غير المعنى السيميائي الذي يبتغيه مرتاض، لأن غريماس ـ في قاموسه ـ لم يورد هذا المصطلح قطعاً، وإنما اخترع مصطلحاً آخر (لا عهد للقواميس الفرنسية به!) هو (temporalisation) الذي جعله ثالث ثلاثة مركبات فرعية للخطببة (Discursivisation)، وقد أراد به "بدء تنفيذ آليات الفصل (Débrayage) والوصل (Embrayage) "في مجال البرمجة الزمانية، على المستوى السردي مثلا، بغية "تحويل نظام سردي معين إلى حكاية"(١).

ومما يزكي هذه "الأزمَنة" ما ورد في (لسان العرب) : "أزمن الشيء : طال عليه الزمان (. . .) وأزمن بالمكان : أقام به زمانا"(٢) مما يضفي على الموجودات طابعاً زمنياً، ويجعل هذا الاستعمال اللغوي القديم يتقاطع قليلاً مع الدلالة السيميائية لهذا المصطلح. بينما تبدو (المزامنة)(٣) التي يقترحها رشيد بن مالك عاجزة نسبياً عن القبض على المفهوم؛ بطبيعة قالبها الصرفي الوارد على صيغة (المفاعلة) التي قد تدل على المشاركة، مما يوهم بحدثين يقعان بالتوازي في زمن واحد؛ فهي أدنى إلى التزامن من أي مفهوم آخر، بل إن دلالة "المزامنة" في (لسان العرب) و(المعجم الوسيط) ـ مثلاً ـ تبدو بعيدة عن المفهوم السيميائي المراد : "زامنه، مزامنة، وزِمانا : عامله بالزمن"(٤).

---

(١) Greimas, Courtès: Sémiotiqueì, p "387-388

أما المركبان الآخران فهما : الإفضاء أو التحييز (Spatialisation)، والتمثيل أو تعيين الممثلين (Actorialisation).

(٢) لسان العرب : ٠٣ / ٢٠٢ (زمن).

(٣) قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص ٢٢٣.

(٤) المعجم الوسيط، ص ٤٢٦ (زَمِنَ).

أما "التوقيتية"(١) التي يصطنعها التهامي الراجي الهاشمي، فلا ننصح بها، لأنها ـ من جهة ـ لا تنسجم تماماً مع ترجمته لـ (Temps) بـ "زمان"، ومن جهة ثانية لأننا تعودنا، في الاستعمال اللغوي العادي، أن نرهن الوقت والتوقيت لمواد لغوية أجنبية أخرى في الفرنسية (Horaire, Horloge,) . . . والإنجليزية (Horology,...)، وذلك في سياق التقدير الزمني (الساعاتي) لأوقات العمل، وهو سياق مغاير للمفهوم السابق.

هذا، وقد تتعدد الصيغ الصرفية بين النقاد المعاصرين (و أحيانا على مستوى الناقد الواحد) في مواجهة المفهوم الأجنبي ضمن عائلته اللغوية، على نحو ما حدث بالنسبة إلى مادة Espace الفرنسية (Space الإنجليزية) ومشتقاتها.

فقد رأينا التهامي الهاشمي(٢) لا يعير تماسك العائلة اللغوية الواحدة اهتماما يذكر؛ إذ يترجم (Espace) بـ "الفضاء"، ثم ينزلق فجأة إلى معادلات اصطلاحية أخرى: "حيزية = "Spatialité"، "تحيِّزية = "Spatialisation"، وهو مُصِرٌّ على كسر الياء الأولى في هذا التعبير الأخير، لأسباب نجهلها وقد لا يعلمها هو نفسه!.

أما سعيد علوش الذي سبق له أن نقل (Spatialité) إلى "الفضائية"، فقد تفنن في نقل (Spatialisation) إلى "التفضية"(٣)، ثم تَأَثَّرَهُ آخرون كحسن نجمي في كتابه (شعرية الفضاء)(٤)، وربما كان "الإِفْضَاء" أنسبَ للمفهوم الأخير؛ حيث يدل "الإِفْضَاء" في بعض دلالاته القاموسية(٥) على الخروج إلى الفضاء، أو الوصول والانتهاء والدخول، . . . . بخلاف "التفضية" الواردة على صيغة (التفعلة)،

(١) معجم الدلائلية: ٠٢ / ٢٤٩.

(٢) نفسه، ٠٢ / ٢٤٧.

(٣) معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ص ١٥٥.

(٤) شعرية الفضاء، ص ٥٨، ٩٧، ١١٩، ٢١٦.

(٥) لسان العرب: ٠٥ / ١٣٩ (فضا).

ومصدر كهذا لابدّ أن يكون فعله ثلاثياً مزيداً معتل اللام، ولن يكون ذلك إلا (فضَّى) الذي لا وجود له في لغة القواميسّ.

وأما عبد الملك مرتاض، المتعصب للحيز مقابلاً أبدياً لـ (Espace)، فقد عبر عن المفهوم الواحد (Spatialisation)، في مواطن متفرقة[1]، بثلاث صيغ صرفية هي: التفعيل (التحييز)، والتفعّل (التحيز)، والفعللة (الحيزة).

ثم عاد، في مقام لاحق[2]، إلى (الحيزية: Spatialité، والتحييز: Spatial-isation).

وربما كانت تلك أيضا بعض حال المصطلح الفرنسي "Structuring" (Structuration بالإنجليزية) الذي جعل منه غريماس "أحد إجراءات التحليل الدلالي..."[3]، والذي تباينت صيغ نقله إلى العربية بين:

– صيغة الافتعالية «ابتنائية»[4] التي اصطنعها التهامي الراجي الهاشمي ولم نجد في دلالة المصطلح ما يسوغ استعمال صيغة المطاوعة ولا قالب المصدر الصناعي على السواء!.

– صيغة الفعللة «بنينة»[5] لدى عبد السلام المسدي وآخرين....

– عبارة "إمكانات بنائية"[6] لدى محمد عناني.

(١) من هذه المواطن:

– في نظرية الرواية، ص ١٤٥.

– أ–ي، ص ١٠١.

– التحليل السيميائي للخطاب الشعري، ص ٣٩، ١١٣.

(٢) نظام الخطاب القرآني، ص ١١٧.

(٣) Sémiotiqueì, p 360.

(٤) معجم الدلائلية: ٢٤٧/٠٢.

(٥) قاموس اللسانيات، ص ١٠٣، ونجدها أيضا لدى سعيد علوش (معجم ...:٣١)، ومرتاض (نظرية القراءة: ٩٩).

(٦) المصطلحات الأدبية الحديثة، ص ١٠٩، (دراسة).

– "البناء" الذي اصطنعه دارسون كثيرون(١)، قد نخص بالذكر منهم ـ هنا ـ الدكتور حسين خمري الذي حاول أن يفرق بين مفهومين: "الأول (البنية: Structure) هو ما يكوّن خصوصية النص (تركيبه)، أما الثاني (البناء، أو ما يسميه عبد الملك مرتاض البَنْيَنَة: Structuration) يعني الخصائص البنيوية لمجموعة من النصوص تنتمي إلى إيديولوجيا محددة أو جنس أدبي واحد"(٢).

وبغضّ النظر عن صحّة هذا التفريق (التي نشكّك فيها، ونتصور أن هذا الصنيع اجتهاد شخصي مبتور الصلة بالمرجعية الأجنبية)(*)، فإن كلمة (بناء) قد تنوء بحمل المصطلح الأجنبي السابق؛ إما لأن دلالاتها قد تلتبس بالموصوف (الشيء المبني)، وإما لأنها أحق بالكلمة الأجنبية الأخرى (Construction)، كما رأينا سابقاً.

ومع ذلك يمكن أن يكون (البناء: Structuration) مصطلحاً مقبولاً، نعدّ (البنينة) أفضل منه...

كما يغلب (التفعيل)، مصدرا للفعل الثلاثي المضعف (فعّل)، على كثير من

(١) منهم: بسام بركة (معجم اللسانية: ١٩٣)، محمد القاضي (تحليل النص السردي: ٥٨)، المنصف عاشور (التركيب عند ابن المقفع: ٣٠٧)،...

(٢) نظرية النص في النقد المعاصر، ص ٢٩٦– ٢٩٧.

(*) والآية على ذلك أن كلامه هذا ينسخه كلام آخر أورده في كتاب آخر له: ".. البناء والبنية، وهذان المصطلحان ينوبان عن بعضهما البعض (كذا!) أو يتراوحان في استعمالاتهما، فالبناء Structuration يعني في مجال الرواية وضع النص الروائي داخل مجموع النصوص الأدبية السابقة عليه والمتزامنة معه، ويستعمله بعض النقاد العرب في معنى (المعمار)، وهو في مفهومه يقترب من البنية الخارجية (...)، في حين أن البنية structure تعني الشكل الداخلي للنص..." (فضاء المتخيل، ص ١٩٣). وقارن هذا الكلام بقول محمد القاضي: "فليس همه (الضمير يعود على بارت) أن يكشف النقاب عن بنية، وإنما هو أن ينتج بناء (Structuration.)" تحليل النص السردي، ص ٥٨). وبالعودة إلى بعض المرجعيات الأجنبية، نجد كلاما مشوبا ببعض الغموض – في معجم غريماس وكورتاس، مختلفا عما رأينا، يتصور البنينة (Structuration) فعلا إجرائيا، وآلية من آليات التحليل الدلالي: ".. استنادا إلى المسلمة التي يغدو الكون الدلالي ـ بمقتضاها ـ ستويات التحليل المتجانسة، وتستوجب التعريف المتداخل Interdéfinition بين العناصر المبنينة Structurés، بمصطلحات العلاقات المنطقية". Sémiotiqueì, p360 (Structuration).

الاستعمالات الاصطلاحية المكافئة لمصطلحات أجنبية منتهية غالباً باللاحقة (ation)، حين إرادة معاني التعدية والصيرورة، والتكثير، واتخاذ الفعل من الاسم، ونسبة المفعول إلى أصل الفعل، . . . .

ومثل ذلك استخدام صلاح فضل لعبارتي (تشعير النثر) و(تقصيد السرد)[1]؛ حيث يشتق من الشعر الفعل (شعّر)، ومن القصيد الفعل (قَصَّد)، وكأني به يستحضر صورة الفعل الفرنسي (Poétiser) أو الفعل الإنجليزي (Poeticize).

وفي استخدامه للمصدر القياسي (تشعير) هروب واضح من المصدر غير القياسي (شعرنة) الذي يستخدمه آخرون، أما (التقصيد) فهو استخدام عتيق ألفناه مذ ألفنا أن "المهلهل هو أول من قصّدَ القصائد" ! ولقد كان في وسعه أن يستعمل "الإقصاد" (من الفعل : أَقْصَدَ)، لكنه فضّل (التقصيد) من باب التكثير : "قصّدَ الشاعر وأَقصدَ : أطال وواصل عمل القصائد (. . .) فمُفْعِل إنما يُراد به ههنا مُفَعِّل لتكثير الفعل"[2].

فكأن المقصود من (تشعير النثر) و(تقصيد السرد)، ههنا، أن نتوجه بالنثر إلى الشعر، أن نعدّيه إليه. لكي يصير منسوباً إليه، أن نضفي على السرد طابع القصيد، أن نلقي بالعمل النثري ـ أصلاً ـ في أجواء شعرية طارئة، فتكثر ملامح الشعر في النثر، وتذوب الخصائص النوعية لكليهما؛فيحل هذا في ذاك، وتتداخل الأجناس الأدبية في النص الواحد، فتتولد (الكتابة) بما هي مرتع أدبي لتنوع الأجناس وتجانس الأنواع.

وبمثل هذه الصيغة ترجموا مصطلح (Actualisation)؛ حيث اتفقوا على

(١) صلاح فضل : أساليب الشعرية المعاصرة، ص ١٠٠ .

(٢) لسان العرب : ٠٥ / / ٢٦٥ (قصد).

القالب الصرفي حين اختلافهم في أصول التعبير بين (تحيين)[١] و(ترهين)[٢]، و(تحقيق)[٣]، و(تجسيد)[٤]، وحتى (تجديد)[٥]، .. مثلما أجمعوا تقريباً على (التشييء) مقابلاً لـ (Réification) .

وفي سياق آخر اجتهد بعض المعاصرين في اختراع (المفعلة) مصدراً جديداً لفعل مستحدث (مفعل ـ يمفعل)، ربما أوقعهم في محظورات لغوية! ـ برأي النظر اللغوي التقليدي ـ ولكنها محظورات تبيحها الضرورات الاصطلاحية في نظرنا .

ومن ذلك استعمالهم لـ "المفهمة"[٦] مقابلاً لـ (Conceptualisation)، و"المَمْثلة"[٧] التي اصطنعها عبد الملك مرتاض في مقابل (Iconisation)؛ وقد كان بإمكانه أن يقول (الأيقنة)، لكنه يأبى ذلك ـ فيما يبدو ـ انسجاماً مع إصراره على « المماثل » ـ بدلاً من الأيقونة ـ مقابلاً لـ (Icône) .

كذلك "الموضعة"[٨] التي يصطنعها رشيد بن مالك (و غيره) لمواجهة مصطلح (Thématisation)، و"المَشْكَلَة"[٩] التي يستعملها عبد السلام المسدي

(١) رشيد بن مالك : قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص ١٧ .

(٢) حسين خمري : نظرية النص...، ص ٠٨ . وكذلك يزاوج رشيد بنحدو بين "الترهين" و"التانية" ؛ ثم يشرح في الهامش : "أي جعل الشيء راهنا أو آنيا" ، أنظر : علامات، م ٠٩، ج ٣٦، ماي ٢٠٠٠، ص ٣٨١، ٣٨٥، ٤١٥ .

(٣) المسدي : قاموس اللسانيات، ص ٢٤٩، وكذلك بسام بركة : معجم اللسانية، ص ٠٨،... .

(٤) محمد عناني : المصطلحات الأدبية الحديثة، ص ٠٢ (معجم) .

(٥) ورد ذلك لدى عبد الملك مرتاض : "حدثنة" ، تجديد (وضع الشيء في حاضره) " ، وذلك في كتاب مخطوط له (من أجل نظرية للكتابة، ص ٢٩٧)، اطلعنا عليه في مكتبته الخاصة سنة ١٩٩٥، وهو نفسه الكتاب الذي نقحه وعدل عنوانه إلى (الكتابة من موقع العدم)، وقد صدر بالسعودية سنة ١٩٩٩ .

(٦) استعمل ذلك مرتاض (في نظرية النقد :٨٨)، ومحمد معتصم (في ترجمته لـ: عودة إلى خطاب الحكاية، ص ٢٤١) .

(٧) مرتاض : التحليل السيميائي للخطاب الشعري، ص ٣٩ .

(٨) رشيد بن مالك : السيميائية بين النظرية والتطبيق، ص ٢٦٧ .

(٩) المسدي : مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص ١١٧ .

في مقابل (Problématisation)؛ من الإشكالية التي يشتق منها كذلك الفعل (مَشْكَلَ- يمشكل) لمواجهة الفعل الفرنسي (Problématiser)، . . . .

كل هذه الاشتقاقات الجريئة من المفهمة (المفهوم، فهم)، إلى الممثلة (مماثل، مثل)، فالموضعة (موضوع، وضع)، والمَشكلة (إشكالية، شكل)،و ما تتضمنه من ميم زائدة متصدرة لها، كانت مثار جدل حاد على مستوى مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في دورتيه : الثانية والأربعين (١٩٧٦)، والثانية والخمسين (١٩٨٦)، بخصوص الفعل (منهج) ومصدره (منهجة)، حيث اقترح بعضهم الاستغناء عن (الميم) الزائدة، والقول بالفعل المضعّف (نهّج)!، ثم صدر قرار لجنة الألفاظ والأساليب الآتي :

"يقال : منهج الباحث بحثه، رسم له طريقا معينة، ولفظ الفعل هنا يوحي بأنه رباعي على (فعلل)، ويقتضي ذلك أن تكون الميم أصلية . ولكن المادة اللغوية لهذه الكلمة هي (نهج)، فهي ثلاثية والميم زائدة . وقد توقف بعض اللغويين في قبول الفعل (منهج)، على أساس أنه غير جار على قواعد التصريف . وقد درست اللجنة هذا الفعل ومصدره (المنهجة)، وانتهت إلى أن استعمالها جائز على مبدأ توهم الحرف، تطبيقا لما سبق للمجمع إقراره من قبول ما يشيع من الكلمات على هذا النحو مثل : تمذهب وتمركز"(١).

وبعد الموافقة على هذا القرار (مارس ١٩٧٦)، صدر قرار لاحق (مارس ١٩٨٦) يرسخ مثل هذا الاستعمال الحديث :

"تدعو الحاجة إلى اشتقاق صيغ على وزن (تمفعل) من كلمات مزيد فيها الميم على حسبان أن الميم أصلية،مثل تمحور، تمركز، تمفصل . وعلى الرغم من أن ذلك

(١) عبد اللطيف أحمد الشويرف : تصحيحات لغوية، ص ٢٧٧، وانظر كذلك محمد العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص ٦٨١ .

لا يجري على القواعد المروية عن علماء اللغة التي تلزم الرجوع إلى الفعل للصّوغ منه، فقد ورد في مسموع اللغة العربية ما روعي فيه استبقاء الحرف الزائد، وبخاصة الميم عند الاشتقاق كما في: تمسكن، تمندل، تمنطق. وقد علل فقهاء اللغة ذلك بأن فيه استبقاء للمعنى وصيانة له من الاشتراك باعتبار توهم الحرف الزائد أصليا. وطوعا لذلك لا ترى اللجنة (أي لجنة الأصول) بأسا في إجازة ما يشيع في التعبير العلمي من هذا القبيل"(١).

يقودنا ذلك إلى قياس (المفعلة) على (الفعللة)، وإلحاقها بها، مثلما يقودنا القرار المجمعي الأخير إلى الانزلاق من (المفعلة) و(الفعللة) إلى (التمفعل) الذي هو صيغة ملحقة بالرباعي المزيد (تفعلل)، الفعل منها على وزن (تمفعل) الذي مثلت له الكتب اللغوية القديمة بقول بعض العرب (تمسكن).

وقد استثمر المعاصرون هذه الصيغة في ترجمة بعض المصطلحات الأجنبية، كإجماعهم على "التمفصل" مقابلاً لـ (Articulation) (ولو أن المسدي يفضل "التقطيع" على التمفصل!)، أو كاتفاق عبد الملك مرتاض ومحمد خير البقاعي على ترجمة مصطلح (Signifiance) بمصطلحين مختلفين من صيغة صرفية واحدة، هما (التَّمَدْلُل) و(التَّمَعْني).

وعليه، صار من المألوف أن نقرأ في المدونات النقدية الجديدة مثل هذه الاستعمالات اللغوية "المتمفعلة"!: (التموضع، التموقع، التمحور، التمركز، التمظهر، ...).

ثمة صيغة صرفية جديدة أخرى تفشت في الاستعمال الاصطلاحي الحديث، لا مناص من إلحاقها بصيغة الفعللة، هي (الفعلنة)، وهي صيغة مستحدثة من الصعب التسليم بوجود مرجعية كمية أصيلة لها في الاستعمال اللغوي القديم؛ فلا وجود في الجداول الصرفية التأسيسية للفعل (فعلن)، بل الموجود في حالات نادرة

(١) تصحيحات لغوية، ص ٢٧٧.

جدا هو "فَعْنل"(١) في مثل قولهم (قَلْنَسَ رأسه بالقلنسوة).

أما ما أتيح لنا ـ مصادفة ! ـ في (لسان العرب) من مثل ذلك في الفعل عَشْرَنَ "عَشْرَنْتُ الشيء: جعلته عشرين"(٢)، فليست (نون) فعله طارئة بقدر ما هي جزء من الكلمة المشتق منها (عشرون).

بيد أن الرغبة في تأصيل هذه المسألة اللغوية قادتنا إلى السيوطي وهو يومئ في "مزهره" إلى صيغة (رَعْشَنَ)(٣) التي أوردها على وزن (فعلل)، من باب التمثيل للثلاثي الملحق بالرباعي، وهو ذاته ما سماه القاسم المؤدب ـ سابقاً ـ بالرباعي المولّد، سوى أنّ الأول يتحدث عن صيغة اسمية، والثاني يتحدث عن صيغة فعلية.

ثم قادنا الفضول إلى التماس "الرعشنة" في (لسان العرب)، فألفينا الناقة الرعشاء والرعشنة (والجميل الأرعش والرعشن) كلها بمعنى السريعة والطويلة؛ على أنّ "النون زائدة في الرعشن كما زادوها في الصيدن، و هو الأصيد من الملوك، وكما قالوا للمرأة الخلابة خَلْبَن؛ ويقال الرّعْشَن بناء رباعي على حدة"(٤)، ومن (رعشن) انعطفنا إلى (خلبن)، فوجدنا: "امرأة خلباء وخلبن: خرقاء، والنون زائدة للإلحاق، وليست بأصلية"(٥). وكان مصير هذه (النون) هو الغنيمة الباردة في مبحثنا هذا، وقد استقرَّ بنا الرأي على تسمية هذه النون (نون الإلحاق)، وهي تسمية ينفرد بها ابن منظور، وعلى ذمته احتفظنا بالمصطلح(*).

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٠٢ / ٩٣.

(٢) لسان العرب: ٠٤ / ٣٤١.

(٣) المزهر: ٠٢ / ٣٥.

(٤) اللسان: ٠٣ / ٨٧ (رعش).

(٥) اللسان ٠٢ / ٢٩١ (خلب).

(*) لم نجد (نون الإلحاق) عند غير ابن منظور من القدامى والمحدثين الذين بدا لنا أنهم مجمعون على المصطلح العام الفضفاض (نون الزيادة)، مكتفون به!. أما (الإلحاق) ـ في عمومه ـ فيجري في اللغة الصرفية بمفهوم يقترب من مفهوم القياس، حيث نزيد زيادة ما في صيغة معينة لنلحقها بصيغة تشاكلها وتكون أشهر منها، تقاس عليها، وتجري مجراها، . . .

وعلى ذلك أيضا، سوّغت لنا (نون الإلحاق) أن نلحق (الفعلنة) بالفعللة ونقيسها عليها.

وكون هذه النون مزيدة ما ينبغي أن يعني أجنبيتها عن الكلمة التي تتضمنها، وبخاصة تلك الكلمات التي هي مصادر صناعية أو منسوبات احتوت (ألفا ونونا) قبل علامة المصدر الصناعي أو النسبة، فكان من اللازم أن يحتفظ فعلها بتلك النون: عقْلَنَ (العقلانية)، نفسنَ (النفسانية)، بنينَ (البنيانية)، روحنَ (الروحانية)، شخصن (الشخصانية)، شكلن (الشكلانية)، . . . .

لقد شاع استخدام نون الإلحاق في اللغة النقدية الجديدة حين إرادة جعل الشيء أو الفعل من جنس المصدر المشتق منه، والخوف ـ في الوقت ذاته ـ من التباس مصدر هذا الفعل بمصدر آخر للفعل نفسه قد يكون أكثر قياسية منه، أو حين محاولة التفريق بين مصدرين أجنبيين لفعلين ينتميان إلى عائلة لغوية واحدة.

وقد وقفنا على شيء من ذلك حين استوقفتنا عبارة فرنسية لجاك دريدا عرّف فيها (الاختلاف) على أنه: « Formation de la forme »، فلم نجد عبارة عربية تحاكيها أفضل من قولنا "تشكيل الشكل"، غير أنّ هذا المصدر (Formation) المشتق من الفعل شكّل (Former)، قد يلتبس بمصدر آخر (من العائلة نفسها) أكثر تجريدية هو (Formalisation) من الفعل (Formaliser)، نجدُ مصدر التفعيل (التشكيل) عاجزاً عن احتمال دلالاته، ومدعاة لالتباسه بالمصدر السابق، فلا نجد بداً من توليد الفعل: فعلن (شكلن) ومصدره: الفعلنة (الشكلنة) لأداء المفهوم الجديد.

ومن الترجمات الأخرى التي احتفت بهذه الصيغة الصرفية الجديدة، يمكن أن نذكر البنينة (Structuration) التي استعملها بعضهم هروباً من الوقوع في مطب (البناء) الذي قد يصرف الذهن إلى مفهومي (Construction) أو (Structure)، والعقلنة (Rationalisation).

وكذلك (الحدْثَنَة) التي رأينا عبد الملك مرتاض يستعملها مقابلاً لمصطلح (Actualisation)، دون أن نوافقه على ذلك (حتماً)؛ لأن هذه "الحدثنة" قد تنصرف إلى شؤون الحداثة، وإلى مصطلح (Modernisation) تحديداً، ما دام مرتاض يرفض ترجمة هذا الأخير إلى (التحديث)، وهي المفارقة التي وقع فيها لاحقاً حين استعمل "(حدثن) تعبيراً عن تصيير شيء من الأشياء حداثياً؛ وذلك على أساس أن لفظ (التحديث) ينصرف معناه لأول وهلة إلى مصطلحات علم الحديث، لأنه مصدر (حدَّثَ).."[1]؛ ومع أن هذا الكلام يبدو في غاية الأهمية،وهو عين الحقيقة، فإن الذي كنا نحذره قد وقع فعلاً!؛ لأن هذه (الحدثنة) تبدو أدنى إلى المفهوم الثاني منها إلى المفهوم الأول (Actualisation) الذي يحيل على ما يجعلنا أكثر إصراراً على ترجمته بـ(التحقيق)[*].

وقد يستعمل بعضهم الفعلنة مترادفة مع التفعيل أمام المفهوم الواحد، كما فعل محمد البكري في ترجمته لمصطلح (Médiatisation) بـ: "التوسيط أو الوسطنة"[2].

كما قد يهرب آخرون من هذه إلى تلك، مثلما حدث مع مصطلح (Poétisation) الذي رأينا أن بعضهم قد نقله إلى (التشعير)، بينما فضل آخرون نقله إلى (الشعرنة) التي شاعت واغتدت عنواناً اصطلاحياً لكثير من المقالات النقدية[3].

(١) انظر مقاله (صناعة المصطلح في العربية) المنشور بمجلة: اللغة العربية، العدد ٠٢، ١٩٩٩، ص ٣١.

(*) يمكنني أن أعرّف هذا المصطلح على أنه انتقال بالحدث اللغوي من وجوده بالقوة إلى الوجود بالفعل.. ويشيع في المؤلفات الفرنسية المتخصصة التمثيل له بأن اللغة (langue) نظام افتراضي يتحقق (s'actualise) في (أو عبر أو بـ) الكلام (parole) أو الخطاب (discours). فالتحقيق أو (التحقق) إذن أولى بالمفهوم الأجنبي من الحدثنة أو الترهين أو التجديد، .... أما المصطلح الآخر اللصيق به (réalisation) فيمكن أن نخصّه بـ(التنفيذ)، أو حتى الإنجاز أو الإحداث في سياقات موضعية معينة.

(٢) العرب والفكر العالمي، بيروت، عدد ٠١، شتاء ١٩٨٨، ص ٧٠.

(٣) من ذلك مقالتان نشرتهما مجلة "علامات" في عدد واحد (م ١٠، ج ٣٩، مارس ٢٠٠١)، إحداهما لعبد العزيز السبيل (الشعرنة بين السياسة والشعر، ص ٣٨١)، والثانية لأسامة الملا (الغذامية: خطاب في الشعرنة، ص ٣٩١).

إذا كان ولابدّ من مفاضلة بين (التشعير) و(الشعرنة)، فإن الثانية تبدو لنا أفضل، وأن الفعل (شعرن) يحظى ـ في تقديرنا ـ بامتياز أفضل من الفعل (شعّر) مقابل الفعل الفرنسي (Poétiser)، وذلك أن الفعل الثلاثي المضعّف «شعَّر» (ومنه التشعير) ينصرف في (لسان العرب)[1] إلى دلالات مغايرة لا شأن لها بالشعرية، بل تتعلق بالشعر (بفتح الشين)؛ حيث يدلّ ـ في صيغته الفعلية اللازمة ـ على نبت الشعر: "أشعر الجنين في بطن أمه، وشعَّر، واستشعر: نبت عليه الشَّعر، قال الفارسي: لم يستعمل إلا مزيدا..."، مثلما يدل ـ في صيغته المتعدية ـ على التبطين بالشَّعر: "..أشْعَرَ الخُفَّ والقلنسوة وما أشبههما، وشعَّرَه (...): بطَّنه بشَعر".

ولن نبرح (الفعلنة) حتى نشير إلى أن بعض المعاصرين قد بالغ ـ حد الإسراف ـ في الاستعانة بهذه الصيغة حتى في المواضع التي لا تقتضي ذلك، بما ينعكس بالتشويه والتشويش على جمالية الجملة العربية؛ كأن يُعَنْوِنَ الدكتور محمد صابر عبيد إحدى مقالاته بـ: (تحولات الضمير السردي الأنثوي سَيْرَنَة القَصّ وقصّنَة السيرة)[2].

حيث يتكلف في استعمال (سيرنة القص) بمعنى إخضاع الفعل القصصي لتجربة السيرة الذاتية ومنطقها، مثلما يتعسف في اصطناع (قصّنة السيرة) للدلالة على تقنيات تحويل السيرة الذاتية إلى فعل قصصي.

ولو كنتُ مكانه لفضّلتُ المصدر المألوف «قصّ» إلى جانب المصدر الشاذّ «سيرورة» الذي رواه (لسان العرب) عن اللحياني[3]، وقلتُ: (سيرورة القصّ وقصّ السيرة)!.

نعود الآن إلى (الفعلنة)، لنشير إلى استعمالات اصطلاحية كثيرة، ينتمي

(١) لسان العرب: ٠٣ / ٤٤٣ (شعر).

(٢) مجلة عمّان، الأردن، عدد ١٠٧، أيار ٢٠٠٤، ص ٣٢.

(٣) اللسان: ٠٣ / ٣٧٨ (سير).

أكثرها إلى "الرباعي المختلف"، يعمد أصحابها ـ حين ابتغاء معاني التصيير والتغليب ـ إلى اشتقاق الدلالة الفعلية أو استنباط دلالة مصدرية جديدة من المادة الاسمية (الجامدة أحياناً)، وتحويلها إلى موضوع للحدث، في غياب فعل مشتق منها، أو حتى أثناء وجوده الذي لا يسعفنا ـ حينها ـ في تحقيق المبتغى الدلالي.

وهو الصنيع اللغوي الذي كرّسه (مجمع العربية بالقاهرة) بقرار "جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان"(١) عند الحاجة، حين أجاز اشتقاقات حديثة من طراز الجدولة والبرمجة والمنهجة، . . . .

فلم يعد غريباً أن نقرأ مثل هذه الاصطلاحات: (سميأة: Sémiotisation)، (نمذجة: Modélisation)، (برمجة: Programmation)، . .

وتندرج في إطار هذه الصيغة الرباعية صيغة (الفوعلة) التي يرى فيها عبدالسلام المسدي نمطاً اشتقاقياً طريفاً "مما لم تدرجه علوم الصرف في جداولها التأسيسية"(٢)!.

ولا يخفى أن الدرس الصرفي العربي كان يدرج صيغة (فوعل) ضمن الصيغ الملحقة بالرباعي المجرّد (فعلل)، وقد ذكر السيوطي، في باب (ما جاء على فوعل)، ما لا يقلّ عن(٣) مثالا؛ منها (كوثر، شوكر، حوقل، نوفل، جورب، . . .)، ثم أغرانا الفضول بالتماس هذه المواد ـ على حدة ـ في (لسان العرب)، فألفيناها تشترك ـ في مجملها ـ في الدلالة على الكثرة؛ حيث "النّوفَلُ: الكثير النوافل"(٤)، و"الهوبر: القرد الكثير الشعر"(٥) و"الكومح: الرجل المتراكب

(١) أنظر: تصحيحات لغوية، ص ٢٥٥، ٢٧٥.

(٢) مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص ١١٤.

(٣) المزهر، ج ٢، ص ص ١٤٢ – ١٤٤.

(٤) اللسان: ٠٦ / ٢٣٧ (نفل).

(٥) اللسان: ٠٦ / ٢٩٨ (هبر).

الأسنان في الفم حتى كأن فاه قد ضاق بأسنانه"(١)، والكوثر (و الفعل منه: تكوثر؛ بمعنى كثر) هو الكثير من كلّ شيء "و هو فوعل من الكثرة، والواو زائدة، ومعناه الخير الكثير"(٢)، . . . .

وهو نفسه المذهب الذي ذهبه الراحل إبراهيم السامرائي حين قرّر أن زيادة الواو تأتي "لإرادة التكثير، كما ذهب اللغويون الأوائل في شرح (الكوثر) في إرادة الكثرة، إلى مثل هذا قالوا في: حوصل وحوصلة وحومد وهوجل. . ."(٣)، لكن السامرائي يشكّ في وعي المعاصرين بدلالة هذه الواو حين استعمال (العولمة) و(الخوصصة) مثلا! . . .

بالإضافة إلى ذلك، نجد هذا التخريج اللطيف لهذه الواو في قول المسدي: "الطريف أن تظهر في اللغة نزعة اشتقاق الفعل من اللفظ وهو في حالة الجمع مع اعتماد الحرف الزائد كما لو كان حرفا أصليا وهذا ما حصل في (الخوصصة)، فهي متأتية من لفظ (الخواص) الذي هو جمع الخاصة. . ."(٤)، عسى أن يكون ذلك تأكيدا لمشروعية استخدام (الخوصصة)(٥) مقابلا لـ (Privatisation)، ومشروعية

(١) اللسان: ٠٥/ ٤٣٥ (كمح).

(٢) اللسان: ٠٥/ ٣٧٧ (كثر).

(٣) معجم ودراسة في العربية المعاصرة، ص ٤٤.

(٤) مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص ١١٤.

(٥) يتساءل السامرائي: "لا أدري من الناحية الفنية اللغوية لِمَ كان هنا هذا الرباعي (الخصخصة)؟ ولِمَ عُدِل عن الأصل المضاعف؟" (معجم ودراسة. . .، ص ٤٣)، والواقع أن "التخصيص" الذي يدعو إليه ـ بوصفه المصدر القياسي للفعل المضعّف "خصّ" ـ لا يستجيب للدلالة التجريدية للمفهوم، وأنّ (التخصيص) يبدو أحقّ بـ (spécification) وليس (privatisation).

أما الدكتور مرتاض فيخطّئ "الخوصصة"، ويدعو إلى "الخصخصة" (مجلة اللغة العربية، عدد ٠٢، ١٩٩٩، ص ٢٥)؛ قياسا على الحصحصة والعسعسة. . .، ومن المفارقات الطريفة أن يتزامن ذلك مع دفاعه، في المقام ذاته (ص ٣٠-٣١)، عن العَوْرَبَة ضد التَّعريب!!! . . .

وأما المسدي فيفضل "الخوصصة" (مباحث تأسيسية، ص ١١٦). =

استخدام (العولمة) من العوالم، و(الجوسسة) من الجواسيس، و(الحوسبة) من الحواسب، وكلمات أخرى لا شأن لها بالمصطلح النقدي، ....

أما أهل اللغة النقدية الجديدة فقد تواتر لديهم استخدام "القولبة" مقابلا لـ (Stéréotypie)، ومنها الفعل: قولب (Stéréotyper)، واسم المفعول: مُقَولَب (Srtéréotypé)، ....

كما حاول أحدهم (الصادق قسومة) استثمار هذه الصيغة، في مواجهته لمصطلح سردي جديد (وثيق الصلة بعوالم الصوت والرؤية والمنظور السردي) هو (Focalisation)، فقال "البَوْأَرَة"(١)؛ في خروج صُراح عن المصادر اللغوية القياسية (بَأْرًا، وابتأر ابتئاراً)، وخروج كذلك عن جمهور الدارسين الذين تتراوح استعمالاتهم الاصطلاحية بين (التبئير والتركيز وتحديد البؤرة...)(٢).

لكنّ ما يشفع هذا الخروج ـ فيما نرى ـ هو كثرة أنواع التبئير التي تتعدد

= ويمكن ـ في تقديرنا ـ أن تنسحب التفسيرات المذكورة أعلاه على كلمة (العولمة)؛ بوصفها اشتقاقا من صيغة الجمع (عوالم) بواوِها، وبكثرة عناصرها (عوالمها الكثيرة) في مسعى توحيد اتجاهاتها، وينسحب ذلك أيضا على (العوربة) بوصفها استحضارا لروح العولمة وتجسيدا لها في نطاق عربي؛ وهو المفهوم الذي يعجز (التعريب) عن تحقيقه لأنه استنفد مفهومه في مجال الترجمة واحتواء اللغة الدخيلة، وكذلك صيغة (العربية) الرباعية المولّدة التي لم نسمع بقائل بها (!)، وهي إذن سيئة الحظ من الناحية التداولية!....

(١) الصادق قسومة: طرائق تحليل القصة، ص ٣٠١.

(٢) شاع "التركيز" في وقت متقدم نسبيا لدى سيزا قاسم (بناء الرواية: ١٣٢)، وقاسم المقداد (هندسة المعنى: ١٥٩)، ثم استقرّ المصطلح في مرحلة تجريدية على "التبئير" (لدى سعيد يقطين وحميد لحميداني ولطيف زيتوني ورشيد بن مالك...)، وبينهما استعمل محمد عناني ـ مع "التركيز" ـ "تحديد البؤرة" (المصطلحات الأدبية الحديثة، ص ٣١ – معجم –)، وانفرد قاسم المقداد (مع التركيز أيضا) بصيغة غريبة لا محلّ لها من الصرف والإملاء هي "التبؤور"؛ (هندسة المعنى: ٨٥-٨٨)؛ لسنا ندري أهي: التباور (بفتح الباء)، بعد تصحيح الخطأ الإملائي؟!، أم هي بضم الباء (دون خطأ) على غرابتها الشديدة؟!.

ولو فتح الباء وسكّن الواو الأولى ثم ضمّ همزة الواو الثانية لكان أفضل وأمثل في نظرنا!....

تسمياتها وأنواعها بتعدد الأشكال (و النصوص) السردية (تبئير داخلي، خارجي، ثابت، متغير، تبئير في درجة الصفر، زائف، مسبق، مضاعف، . . .)، فكان من المفيد الاستعانة بواو التكثير في صيغة الفوعلة (البوأرة).

وعموماً فإن "الفوعلة" تندرجُ في قالب (الفعللة)، وهو قالب صرفي جاء لسدّ حاجات اصطلاحية ملحّة، خاصة لدى إرادة اشتقاق المصدر من الاسم العلم (كما نقول في مجالات سياسية معينة : جَزْأَرَة، بَلْقَنَة، فَرْنَسَة، بَغْدَدَة، أَمْرَكَة، . . .)؛ في صيغة مسخّرة "لاستيعاب دلالة مزدوجة هي دلالة الحدث المرتبط بالنسبة ودلالة المضمون المرتبط بالموقف ذي المرجعية السياسية أو الاجتماعية أو حتى العسكرية"(١)، إذ تتداخل الفعللة (الجزأرة، الفرنسة، . . .) مع التفعيل (التتريك، التعريب، . . .) في معاني المغالبة والتغليب "أي أن الغالب كان يفعّل المغلوب أو يفعلله، مع أخذ الأصول الثلاثية للفظ المصوغ على وزن المصدر من اسم الجهة المنتصرة في الاعتبار"(٢) كما يقول تمام حسان.

وتزداد الحاجة إلى مثل هذا القالب الصرفي حين اصطدامنا بمصطلحات أجنبية منتهية باللاحقة (ation) التي تدل على صيغ مصدرية يسميها الفرنسيون (Noms d'action)(٣)، أو مصطلحات إنجليزية منتهية باللاحقة (ing)، . . . .

إن مجمل الصيغ السابقة الجارية في قالب (الفعللة) وما ألحق به، إنما تفيد ـ على العموم ـ معاني القلب والجعل والتغليب والتصيير والانتقال بالحدث الواحد من حال إلى حال، وغير ذلك مما يندرج ضمن نمط خاص من التعدية (تمثل تعدية الفعل اللازم شكلاً من أشكاله)، يقابل ما يسمى لدى الفرنسيين (Causatif) أو

(١) مباحث تاسيسية في اللسانيات، ص ١١٥ .

(٢) تمام حسان : اللغة العربية بين العوربة والعولمة، نصوص أعمال ندوة (مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية)، ص ١٧٣ .

(٣) Voir, Jean et Claude Dubois: Introduction A La Lexicographie, p 141

(Factif)، وما يسميه الإنجليز (Causativity)؛ وينقله العرب المعاصرون إلى (السببية) أو (التعدية)، أو حتى (الجعلية)[١] على حد تعبير عبد القادر الفاسي.

إن الحرص على سلامة اللغة وصفائها، من وجهة تقليدية، لا يفضي إلا إلى استقباح الكثير من مثل هذه المصطلحات المذكورة واستنكارها، ولكن الحاجة الاصطلاحية المعرفية هي أم هذا الاختراع اللغوي!.

فقد يجد أهل اللغة أنفسهم مخيرين بين أمرين؛ "أحلاهما من وجهٍ أمرُّهما من الوجه الآخر: فإما أن تضحي ببعض الفصاحة وتطمئن على صفاء الدلالة، وإما أن تصر على صفاء اللغة فتضحي ببعض جلاء الدلالة"[٢]، وما كان من جمهور الخطاب النقدي العربي الجديد إلا التسليم بسلامة الاختيار الأول.

(١) عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي – نماذج تحليلية جديدة، ص ١٥٤.

(٢) مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص ١١٨.

المصادر والمراجع

أ . الكتب العربية :

١ . أبو مغلي، سميح : في فقه اللغة وقضايا العربية، ط ١، دار مجدلاوي، عمّان، ١٩٨٧ .

٢ . أنيس، إبراهيم : من أسرار اللغة، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦ .

٣ . أنيس، إبراهيم (وآخرون) : المعجم الوسيط (١-٢)، ط ٢، مجمع اللغة العربية، القاهرة، د.ت .

٤ . بركة، بسام : معجم اللسانية، ط ١، منشورات جروس - برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٥ .

٥ . ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت .

٦ . بن مالك، رشيد : البنية السردية في النظرية السيميائية، دار الحكمة، الجزائر، ٢٠٠١ .

٧ . بن مالك، رشيد : قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، دار الحكمة، الجزائر، ٢٠٠٠ .

٨ . ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين : لسان العرب، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧ .

٩ . التونجي، محمد : المعجم المفصّل في الأدب، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩ .

١٠ . جاد، عزت محمد : نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢ .

١١ . الجرجاني، الشريف علي بن محمد : كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط ٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٨ .

١٢ . الحملاوي، الشيخ أحمد : شذا العرف في فن الصرف، ط ١، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت ٢٠٠٣ .

١٣ . خليل، حلمي : المولّد في العربية، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥ .

١٤ . خمري، حسين : فضاء المتخيل – مقاربات في الرواية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٢ .

١٥ . الخوري شحادة : دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج ٠٢، ط١، دار الطليعة الجديدة، دمشق ٢٠٠١ .

١٦ . السامرائي، إبراهيم : معجم ودراسة في العربية المعاصرة، ط ١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٠ .

١٧ . السيوطي، عبد الرحمان جلال الدين : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمدجاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧ .

١٨ . الشويرق، عبد اللطيف أحمد : تصحيحات لغوية، الدار العربية للكتاب، تونس – ليبيا، ١٩٩٧ .

١٩ . عبد التواب، رمضان : فصول في فقه اللغة، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧ .

٢٠ . علوش، سعيد : معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، منشورات المكتبة الجامعية، الداراليضاء، ١٩٨٤ .

٢١ . عناني، محمد : المصطلحات الأدبية الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، ١٩٩٦ .

٢٢ . فضل، صلاح : أساليب الشعرية المعاصرة، دار الآداب، بيروت، ١٩٩٥ .

٢٣ . الفهري، عبد القادر الفاسي : المعجم العربي- نماذج تحليلية جديدة، ط٢، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٩٩ .

٢٤ . قاسم، سيزا أحمد : بناء الرواية- دراسة مقارنة لثلاثية نجيب محفوظ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤ .

٢٥ . االقاسمي، علي : مقدمة في علم المصطلح، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٧ .

٢٦ . القاضي، محمد : تحليل النص السردي، دار الجنوب، تونس، ١٩٩٧ .

٢٧ . قريرة، توفيق : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ط١، كلية الآداب منوبة – دار محمد علي للنشر، تونس، ٢٠٠٣ .

٢٨ . قسومة، الصادق : طرائق تحليل القصة، دار الجنوب، تونس ٢٠٠٠ .

٢٩ . القمري، بشير : مجازات- مقاربات نقدية في الإبداع العربي المعاصر، ط١، دار الآداب، بيروت ١٩٩٩ .

٣٠ . مرتاض، عبد الملك : أ-ي دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة (أين ليلاي) لمحمد العيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٢ .

٣١ . مرتاض، عبد الملك : التحليل السِّيمائي للخطاب الشعري – تحليل مستوياتي لقصيدة شناشيل ابنة الجلبي، دار الكتاب العربي، الجزائر، ٢٠٠١ .

٣٢ . مرتاض، عبد الملك : تحليل الخطاب السردي- معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية (زقاق المدق)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٥ .

٣٣ . مرتاض، عبد الملك : في نظرية الرواية – بحث في تقنيات السرد، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨ .

٣٤ . مرتاض، عبد الملك : الكتابة من موقع العدم- مساءلات حول نظرية الكتابة، كتاب الرياض، عدد ٦١-٦٢، الرياض، يناير/ فبراير ١٩٩٩ .

٣٥ . مرتاض، عبد الملك : نظام الخطاب القرآني – تحليل سيمائي مركب لسورة الرحمان، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠١ .

٣٦ . مرتاض، عبد الملك : نظرية القراءة– تأسيس للنظرية العامة للقراءة الأدبية، دار الغرب، وهران، ٢٠٠٣ .

٣٧ . المسدي، عبد السلام : قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، ليبيا، ١٩٨٤ .

٣٨ . المسدي، عبد السلام : مباحث تأسيسية في اللسانيات، مؤسسات عبدالكريم ابن عبد الله، تونس، ١٩٩٧ .

٣٩ . مصلوح، سعد : في النص الأدبي– دراسة أسلوبية إحصائية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ١٩٩٣ .

٤٠ . المقداد، قاسم : هندسة المعنى في السرد الأسطوري الملحمي جلجامش، ط١، دار السؤال، دمشق، ١٩٨٤ .

٤١ . نجمي، حسن : شعرية الفضاء – المتخيل والهوية في الرواية العربية، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت / الدار البيضاء، ٢٠٠٠ .

٤٢ . وافي، علي عبد الواحد : فقه اللغة، ط٨، دار نهضة مصر، الفجالة، د.ت .

ب – الكتب المترجمة

١ . جنيت، جيرار : عودة إلى خطاب الحكاية، ترجمة محمد معتصم، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت / الدار البيضاء، ٢٠٠٠ .

ت – الكتب الأجنبية

1. Dubois (Jean) Et (Claude): Introduction A La Lexicographie, Larousse, Paris, 1971.

2. Ducrot (Oswald), Schaeffer (Jean-Marie) Et Autres: Nouveau Dictionnaire Encyclopédique Des Sciences Du Langage, Seuil, 1972 Et 1995.

3. Greimas (Algirdas Julien), Courtès (Joseph): Sémiotique-Dictionnaire Raisonné De La Théorie Du Langage, Hachette Livre, Paris, 1993.

4. Rey-Debove (Josette): Lexique Sémiotique, PUF, Paris, 1979.

ث - الرسائل الجامعية

١ . بن مالك، رشيد : السيميائية بين النظرية والتطبيق، مخطوط دكتوراه دولة، جامعة تلمسان، ١٩٩٤-١٩٩٥ .

٢ . خمري، حسين: نظرية النص في النقد المعاصر- مقاربة سيميائية، مخطوط دكتوراه دولة، ١٩٩٦ .

ج - ملفات ووثائق

١ . مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية (نصوص أعمال الندوة)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ٢٠٠١ .

ح - الدوريات

* حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية (تصدرها جامعة قطر، الدوحة) :

١- العدد ١٨، ١٩٩٥ .

* العرب والفكر العالمي (فكرية إبداعية نقدية يصدرها مركز الإنماء القومي، بيروت) :

٢- العدد ٠١، شتاء ١٩٨٨ .

* علامات في النقد (يصدرها النادي الأدبي الثقافي بجدة- المملكة العربية السعودية) :

٣- ج٣٦، م٠٩، ماي ٢٠٠٠ .

٤- ج٣٩، م١٠، مارس ٢٠٠١ .

* عمّان (ثقافية شهرية تصدر عن أمانة عمّان الكبرى، الأردن) :

٥- العدد ١٠٧، أيار ٢٠٠٤ .

* اللسان العربي (نصف سنوية تصدر عن مكتب تنسيق التعريب، الرباط) :

٦- العدد ٢٥، ١٩٨٥ .

* اللغة العربية (فصلية يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر) :

٧- العدد ٠٢، ١٩٩٩ .